

مذكرة تفاهم

بين

الأمانة العامة

لحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية

و

الكتابة العامة

لحكومة الجمهورية التونسية

إن الأمانة العامة للحكومة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية؛

و الكتابة العامة للجمهورية التونسية.

والمشار إليهما فيما بعد ب (الطرفين)،

انطلاقاً من رغبتهما المشتركة في تمتين عرى التعاون فيما بينهما في مختلف مجالات اختصاصهما؛

وبناء على زيارة العمل الناجحة التي قامت بها الوزيرة الأمانة العامة للحكومة معالي السيدة زينب بنت اعلي سالم للجمهورية التونسية من 21 إلى 23 أغسطس 2017 وتباحثت خلالها مع معالي السيد الهادي الماكني / الكاتب العام لحكومة الجمهورية التونسية؛

يتفق الطرفان على توقيع مذكرة التفاهم الحالية لتكون إطاراً قانونياً للعمل على تجسيد تعاونهما في المجالات المذكورة وذلك من خلال المحاور التفصيلية التالية:

المادة الأولى :

يتقاسم الطرفان تجربتهما في مجالات العمل الحكومي وتقييم أداء الإدارات والتحكم في المعلومات القانونية والوثائقية عن طريق التطبيقات الرقمية الحديثة.

المادة 2:

يتعاون الطرفان في المجالات المذكورة حسب الأولويات التي يحددها كل طرف، مع التركيز على تبادل زيارات المسؤولين والخبراء ودعم جهود تحسين خبرات الإطارات عن طريق تنظيم التكوينات والتربصات في الإدارات والمصالح التابعة للقطاعين.

المادة 3:

يساعد الجانب التونسي نظيره الموريتاني على تصميم ووضع واستغلال منظومة إعلامية متطورة لبرمجة ومتابعة وتقييم العمل الحكومي وخصن المعطيات وفق خصوصيات العمل الحكومي الموريتاني ومتطلبات نجاحته وبرامج تطويره. ويتحمل الجانب الموريتاني تكاليف التجهيزات الضرورية وإقامة الخبراء التونسيين الموفدين للغاية المذكورة.

المادة 4:

يتعاون الطرفان في مجال النشر الإلكتروني للمعلومات القانونية بما يمكن الجانب الموريتاني من الاستفادة من تجربة الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في تصميم وإطلاق موقع إلكتروني خاص للجريدة الرسمية الموريتانية.

المادة 5:

يتعاون الطرفان في مجال الأرشيف بما يمكن الطرف الموريتاني الإستفادة من التجربة التونسية في مجال الأرشيف عن طريق استقبال متدربين موريتانيين وإعارة خبراء، عند الاقتضاء، للمساعدة في بلورة خارطة طريق لتطوير الأرشيف الوطني.

المادة 6:

يجري الطرفان مشاورات ثنائية دورية، في تواريخ يتفق عليها، وذلك لمراجعة مستوى وحجم التعاون بينهما في المجالات المشمولة بهذه المذكرة ويتفقان على تحديد الأولويات في كل مجال وعلى برمجة الأنشطة وتحديد الإجراءات التفصيلية لتنفيذها.

المادة 7:

في حالة نشوء أي خلاف بين الطرفين بشأن تفسير أو تطبيق أحكام هذه المذكرة تتم تسويته وديا عن طريق التشاور بينهما.

المادة 8:

يتفق الطرفان على إجراء أي تعديلات أو إضافات على هذه المذكرة كتابة على أن تكون تلك التعديلات والإضافات في شكل وثيقة منفصلة وتشكل جزءا لا يتجزأ من هذه المذكرة، وتصبح نافذة المفعول بعد إقرارها طبقا لأحكام المادة (10) من هذه المذكرة.

المادة 9:

يسهر الطرفان على الاستفادة المشتركة من كل أوجه التعاون المتاحة لهما في مجال تنظيم العمل الحكومي وتطوير نجاعته وتحسين الخبرات في المجال.

المادة 10:

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ التوقيع عليها من الطرفين. وتظل نافذة المفعول لمدة ثلاث سنوات، وتجدد بناءً على اتفاق الطرفين وطبقا لنفس صيغ إبرامها.

لا يؤثر إنهاء أو انتهاء هذه المذكرة على مواصلة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من برامج وفعاليات وذلك لحين إنهائها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

تم تحرير وتوقيع هذه المذكرة في نواكشوط بتاريخ 28 صفر 1440 هـ الموافق 06 نوفمبر 2018 في نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن

حكومة الجمهورية التونسية

كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية

صبري باشطبيجي

عن

حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزانية

محمد ولد كمبو